

(٢٩)

الأسماء المشككة

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله:

قال شيخ الإسلام ((ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس «مشككة» لتشكيك المستمع فيها، هل هي من قبل الأسماء المتواطئة، أو من قبل المشتركة في اللفظ فقط. والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعاً مختصاً من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ.))

الحمد لله رب العالمين وصلى اللهم وسلم وبارك على عبده ونيبه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فكان آخر ما تحدث عنه الشيخ رحمه الله ما يتعلق بمسألة المعية، وإزالة الإشكال الطارئ على بعض الأذهان في كيفية التوفيق بين إثبات العلو وإثبات المعية. فإنه قد يتبادر إلى الأذهان أن المعية تعني المخالطة والممازجة، فكيف يصف الرب نفسه بالعلو والاستواء على العرش ويصف نفسه أيضاً بالمعية؟ فبين الشيخ رحمه الله أن لفظ المعية يدل على مطلق المقارنة والمصاحبة. وأن هذا الإطلاق يقيده الإضافات والسياق والقرائن. فأصل وضع لفظ المعية في لغة العرب يدل على نوع مصاحبة ونوع اقتران دون أن يتقيد بصورة معينة، لكن السياق هو الذي يعطيه ذلك المعنى الخاص. فتارة يكون بالفعل معناه الممازجة والاختلاط كقولك "جعلت الماء مع اللبن" فقد مزجتهما وخلطتهما، وكما تقول مثلاً "سرت مع صاحبي" أي أنكما يدك في يده تمشيان سويًا. لكنها أحياناً تدل على معنى النصر والتأييد كقولك مثلاً لشخص استنجد بك "أنا معك" وربما تكون أنت في موضع وهو في موضع كما لو رأيته يغرق في اللجة فقلت "لا تخف أنا معك". مع أنك لست معه في اللجة. وقد يكون معناه التهديد كأن يقول ذو سلطان للجاني "أذهب وأنا معك" لا يقصد أنه يتبعه كظله وإنما أننا لن ندعك وسوف نتعقبك. فصار للمعية معنى مصاحبة بشكل من الأشكال. وربما قال الزوج وهو في المشرق "زوجتي معي" وهي في المغرب، أي أنها في عصمته فصارت معية حكومية. وهكذا يقول الإنسان أو المسافر في منتصف الشهر "مازلنا نسير والقمر معنا" أي أن البدر لم يغيب عنهم طوال سيرهم. مع أن البدر في السماء والرجل يمشي على وجه الأرض. فتبين أن لفظ المعية من الألفاظ المشككة. هذا هو معنى قول الشيخ ((ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس مشككة)) مشككة في ماذا؟ يعني هل هي من قبيل المتواطئة أو من قبيل المشتركة؟ ذلك أن من الألفاظ ما يكون فيه اشتراك في اللفظ واختلاف تام في المعنى، ومن الألفاظ ما يكون فيه اشتراك في اللفظ واتفاق في المعنى بالنظر لأصل المعنى، وهذا هو المتواطئ. فمثلاً من الألفاظ المشتركة لفظ العين وتطلق على الحدقة يعني العين الباصرة، وتطلق على الذهب والفضة فيقال "زكاة الأعيان"، وتطلق على الجاسوس فيقال عنه عين، وتطلق على النبع. نبع الماء. يقال عنه عين. إذن هذا اشتراك لفظي لكن ليس هناك بينها رابط معنوي موضوعي. فهذا يسمى مشترك لفظي ويسمى اللفظ لفظ مشترك، أما الألفاظ المتواطئة، فهو ما يكون هناك اتفاق في أصل المعنى واختلاف في بعض معانيه.. اختلاف في المعنى لا بحسب أصله وإنما بحسب دلالاته في سياقاته المختلفة. ولهذا جعل الشيخ رحمه الله لفظ المعية من هذا القبيل. يعني من قبيل المتواطئ لا المشترك بالنظر لأصل المعنى. ولعله ذكر تعريفًا في الحاشية يقول ((المتواطئة هي التي تدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينهما كدلالة اسم الإنسان على زيد وعمر)) هذا مثال للمتواطئ. كلمة إنسان

تطلق على جميع المجالسين، يقال عن كل واحد منا إنسان. لكن عند التخصيص يقال محمد ويقال علي ويقال صالح ويقال إبراهيم، مع أنهم جميعاً مشتركون في الإنسانية. المشترك اللفظي قال ((هو عبارة عن لفظ واحد يدل على عدة معاني كإطلاق العين على العين الباصرة ونبوع الماء والجاسوس)). إذن هذا هو الفرق بين هذين الاصطلاحين المشترك والمتواطئ. فكلها تسمى مشككة لهذا السبب ورجح الشيخ وأضاف هذا للمحققين من أن لفظ المعية يعتبر من قبيل ماذا؟ المتواطئ أو المشترك؟ المتواطئ الذي يشترك في أصل المعنى ويختلف باختلاف مقتضاه.

((ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات . كإضافة الربوبية مثلاً . وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، ولا يوصف بالسفول ولا بالتحية قط، لا حقيقة ولا مجازاً: علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف.))

أي أن هذه الإشكال لا يمكن أن يطرأ على من عرف مراد الله ﷻ وأثبت العلو لله ﷻ علواً حقيقياً وأثبت الاستواء لله ﷻ إستواءً حقيقياً وفي نفس الوقت أثبت المعية بالمعنى العام المشترك الذي يعني مطلق المقارنة والمصاحبة وأنها في حق الله ﷻ معية بالعلم والسمع والبصر وسائر صفات الربوبية. فكما أن الله ﷻ رب الناس جميعاً ربوبية عامة فهو رب الأنبياء والمرسلين والمؤمنين ربوبية خاصة ولا تعارض بين المعنيين.

ثم قال: ((ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه فهو كاذبٌ . إن نقله عن غيره .، وضالٌ . إن اعتقده في ربه . وما سمعنا أحداً يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن أحد، ولو سئل سائر المسلمين: هل تفهمون من قول الله تعالى ورسوله «أن الله في السماء» أن السماء تحويه؟ لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا.))

هذا هو الواقع بحمد الله. فإن الله ﷻ يصاب عن الظنون الباطلة والأوهام الخاطئة. فيجب أن يكون إجلال الرب في قلب المرء بالغاً يمنع من تسرب مثل هذه الظنون والأوهام الباطلة. فلا يمكن لمؤمن أن يفهم من كون الله تعالى في السماء أن السماء تحويه وتظله أو تقله - حاشا وكلا. كيف يمكن أن يتبادر هذا الفهم لمؤمن يعرف أن السماوات والأرض في كف الرحمن كخردلة في كف أحدكم. هذا لا يمكن أن يتبادر لذهن مؤمن يقدر الله حق قدره. وبالتالي لا محذور، نقول أن الله ﷻ في السماء على أحد توجيهين إما نقول أن "في" بمعنى "على" وهذا ثابت في لغة العرب تناوب حروف الجر كما مثلنا كثيراً بقوله { فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ } (التوبة: ٢)، على الأرض { فَامْسُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ } (الملك: ١٥)، على الأرض { وَلَا صَلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ } (طه: ٧١) أي على جذوع النحل. وحينئذ تكون السماء في الآية هي السماء المبنية أو نقول أن "في" تفيد الظرفية وحينئذ فإن السماء تكون بمعنى العلو. فيكون معنى قوله { أَمَّنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ } (الملك: ١٦) أأمتم من في العلو ولا إشكال. أما المعنى الموهوم فهذا لا يقول به مسلم. وكما قال الشيخ لو قيل لعامة المسلمين . لأي واحد منهم هذا الأمر. قال هذا شيء لعلمهم لم يخطر ببالهم. فإن المؤمن ينزه الله ﷻ عن هذا ولا يخطر بباله. فلا يهلون أحد هذا الوهم ويشهره في وجوه المثبتة ليتوصل من ذلك لنفي الصفات؛ لأن هذا يا أخوة من أساليب المعطلة. المعطلة متى أرادوا معنى باطل أتوا بمنى موهوم لا يدل عليه النص فنفوه وتوصلوا بنفيه لنفي المعنى الصحيح وهذه من طرائقهم وأساليبهم.

يهولون ويقولون يلزم من كذا كذا وكذا فيظن المندم أن هذا لازم حقيقي فيوافقهم ويجاريهم فيتوصلون به لنفي ما أراد الله ﷻ إثباته. لكن المؤمن الحصيف العارف بمدلول الكلام يعرف أن هذا إيراد باطل من أصله.

((وإذا كان الأمر هكذا فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئاً محالاً لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوله بل عند المسلمين أن الله في السماء وهو على العرش واحد، إذ السماء إنما يراد به العلو، فالمعنى أن الله في العلو لا في السفلى، وقد علم المسلمون أن كرسية سبحانه وسع السماوات والأرض وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وأن العرش خلق من مخلوقات الله لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته، فكيف يتوهم بعد هذا أن خلقاً يحصره ويحويه، وقد قال سبحانه: {وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ} [طه: ٧١] ، وقال تعالى: {فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ} [آل عمران: ١٣٧] بمعنى «على» ونحو ذلك، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازاً وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة.))

الحمد لله. إذن قد تبين بيان هذا وتقدم. وهذا ينقلنا إلى: ما هو المراد بالظاهر؟ حينما يقول هؤلاء المعطلة "ظواهر النصوص تدل على التمثيل أو التشبيه" لا نسلم لهم بهذا ونقول: لا يمكن أن يكون ظاهر النص دالاً على معنى باطل. أنتم توهمتم وسبق لأذناكم هذا الفهم الباطل الذي لا يكاد يفهمه مؤمن. ثم أردتم الفرار من التمثيل فانتقلتم للضفة المقابلة وهي التعطيل. ولو أنكم أعطيتهم النصوص حقها ودلالاتها المباشرة التي يفهمها كل أحد على السليقة والقريحة الصافية لما احتجتم لمثل هذه التكاليف لكنه شؤم المقدمات الفاسدة التي التاثت بها عقولكم حملتكم على تقحم هذه المسالك الوعرة. هذه حقيقة الأمر. فبالتالي نقول ليس في شيء من ظواهر النصوص الكتاب والسنة معنى باطل بحال.

ويرتبط بهذا قضية الحقيقة والمجاز فإن الناس _ أو الأصوليون قد اختلفوا في الحقيقة والمجاز. فمنهم من أثبت الحقيقة والمجاز وجعل الكلام قسمين حقيقة ومجاز وأن الأصل في الكلام حمله على ما وضع له في أصله وهي الحقيقة، وأن ثم مجاز ينقل إليه بشرط وجود القرينة والعلاقة وشروط أخرى فقال جعلوها لكي لا يختلط الفهم وتضيع دلالات العقود والمواثيق ولا يتفاهم الناس عليه. ومنهم من أنكر المجاز مطلقاً وقال لا مجاز لا في اللغة ولا في القرآن بل الأصل في الكلام الحقيقة، والحقيقة هي ما يفهم من ظاهر اللفظ. ومنهم من قال كأبي علي الفارسي بأن لغة العرب فيها حقيقة ومجاز لكن القرآن منزّه عن المجاز، لأن أعظم أو أوضح ضابط للمجاز جواز نفيه، فيصح لكل إنسان أن ينفيه ولا يعارض في ذلك. فلو قال إنسان محمد أسد، فقال شخص لا ليس بأسد، صح له ذلك لأنه ليس ذي لبدة يمشي على أربع وإنما هو آدمي. هل يلتزم أحد بهذا ويقول في القرآن ما يصح نفيه؟ هذا لا شك إدلاء قوي على من زعم مجازاً في القرآن. فهذه مذاهب الناس في مسألة الحقيقة والمجاز. وقد ذهب الشيخ محمد الأمين الشنقيطي صاحب أضواء البيان إلى منع المجاز مطلقاً، وألف في ذلك رسالة مؤصلة قوية بعنوان "منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز" وهي رسالة لطيفة ليست طويلة وينبغي لطالب العلم أن يقرأها على هيئته ويتفهمها. تأملوا من أكثر ما يستدل به دعاة المجاز قوله تعالى { وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ } (يوسف: ٨٢) هل يمكن أن يحمل هذا على ظاهره وأن تسأل جدران القرية وطرقاتها؟ هل يمكن أن تسأل العير فيقف الإنسان أمام القافلة ويسأل النوق والإبل: "هل رأيتم يوسف؟" هل يمكن؟ فيقال له أن الظاهر هو ما فهم من اللفظ مباشرة، فإن الله ﷻ

لما خاطب قومًا عربيًا أقحاحًا وحكى لهم قول أخوة يوسف " وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ " تبادر لأذهانهم جميعًا أن معنى وأسأل القرية أي أسأل أهل القرية. "والعير" أي أسأل أهل العير. فلما كان هذا هو المعنى المتبادر مباشرة لم يكن هناك مجاز. يعني في فهمهم لم يبروا بخطوتين أو مرحلتين وقالوا: وأسأل القرية جدرانها، لكن هذا ممتنع إذن ننقله لأهلها، والعير أي الإبل النوق وهذا ممتنع إذن ننقله لمن على ظهورها. ما قالوا ذلك، وإنما فهموا أن المقصود من أول وهلة أهل القرية وراكبو العير. وبالتالي لم يكن هناك مجاز. وكذلك { وَأَخْفِضْ لَهْمًا جَنَاحَ الدُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ } [الإسراء: ٢٤]، لم يفهم أحد من المخاطبين جناحًا بمعنى الجناح الذي يعهدونه من الريش وإنما فهموا معنى الرحمة والخضوع ونحو ذلك من أول ما وقع هذا في أسماعهم وبالتالي فلا مجاز. لكننا نقول يا أخوة لو تنزلنا وقلنا الكلام منقسم لحقيقة ومجاز وقلنا أن المجاز يمكن أن يقع في اللغة وفي القرآن أيضًا فإننا نقول أن القائلين بالمجاز من الأصوليين واللغويين لا يطلقون الكلام على عواهنه ولا يدعون من شاء أن يدعي المجاز أن يدعيه، بل يطالبونه بالقرينة وهي الدليل القطعي المقتضي صرف الكلام من ظاهره لمجازه ووجود العلاقة وهي الصلة بين المعنى المنقول إليه واللفظ. لا بد أن يكون هناك علاقة لا يمكن أن تستخدم لفظ الأسد للدلالة على الجبن، ولا لفظ غزال للدلالة على الشجاعة ونحو ذلك. ثم لا بد من وجود دليل معين أحد المعاني المجازية، هنا معنى حقيقي عندكم واحد، والمعاني المجازية كثيرة فمن أين لكم تحديد المعنى؟ مثلاً لو قلنا محمد بحر، قد يكون بحر في علمه أو بحر في كرمه أو بحر في سعة صدره، وكل هذا يحتمله كلمة بحر عند القائلين بالمجاز، فأين الدليل على تحديد أحدها؟ فالمقصود أنه لو تنزلنا مع المخالف وقلنا بوجود المجاز فالمجاز لا يتم إلا بشروطه وحينها لن تصلوا لمبتغاكم من تحريف الكلم عن مواضعه. فلو قلتم { الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى } [طه: ٥] ، فاستوى تحمل على المعنى المجازي وهو الاستيلاء، فنقول أين القرينة؟ سيقولون القرينة أن إثبات الاستواء يلزم منه التمثيل، قلنا لهم هذه قرينة باطلة، إذ لا يلزم ذلك، أستم تثبتون سمعًا وبصرًا مع أن السمع والبصر من صفات المخلوقين؟ مع أن السمع ليس كالسمع والبصر ليس البصر. كذلك الاستواء لا يلزم أن يكون كاستواء. فبطل دليلهم في دعوى المجاز.

((وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه، فلا يبصق قبل وجهه» الحديث حق على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش، وهو قبل وجه المصلي، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات؛ فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء ويناجي الشمس والقمر لكانت السماء والشمس والقمر فوقه وكانت أيضًا قبل وجهه.))
 إذن هذا أيضًا يزول به الإشكال فإنه أشكل عليهم قول النبي ﷺ "إذا قام أحدكم للصلاة فإن الله قبل وجهه فلا يبصق قبل وجهه" فقالوا كيف علو ومقابلة؟ فيقال لا تعارض بين العلو والمقابلة فإنه يمكن أن تقع مقابلة ولو من جهة العلو. أليس الإنسان لو نظر للشمس أو نظر للقمر سواء حال شروقهما أو وهما في كبد السماء لعدت تلك مقابلة. فلا تناهي بين العلو والمقابلة. وبهذا يتبين أن كثيرًا مما يحتجون به ناتج عن لوثات ومقدمات فاسدة حملتهم على هذه الفهوم الباطلة. والصحابة والتابعون لهم بإحسان لم يشكل عليهم شيء من ذلك ولا تسلل لأذهانهم معنى باطل. فلذلك أعطوا النصوص حقها ولم يتعرضوا لها بأي تجني.

((وقد ضرب النبي صلى الله عليه وسلم المثل بذلك. والله المثل الأعلى، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه لا تشبيهه الخالق بالمخلوق. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مخليًا به». فقال له أبو رزین العقيلي: كيف يا رسول الله، وهو واحد ونحن جميع؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «سأنبئك مثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر كلكم يراه مخليًا به وهو آية من آيات الله، فالله أكبر» أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم.))

هذا يدلنا على جواز تقريب المعاني وأنه لا يترتب عليها تمثيل فإن أبا رزين العقيلي لما استشكل وقال كيف كلنا يرى الناس مخلياً به والناس كثر والله ﷻ واحد! قال ألا أدلك على ذلك في آلاء الله يعني مخلوقاته؟ فهذا القمر يكون في السماء وكلكم يراه مخلياً به. هذا في سطح منزله وهذا في فناء داره وهذا في البرية وكلهم يراه مخلياً به، فهذا للتقريب وليس من تشبيه المرئي بالمرئي ولكن من تشبيه الرؤية بالرؤية.

((وقال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس و القمر» فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مشابهاً للمرئي، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه كل يراه فوقه قبل وجهه كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلاً. ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره بالكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد. واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا لفظ مجمل، فإن قوله: ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، مثل أن يراد بكون الله «قَبْل وجه المصلي» أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، وأن «الله معنا» ظاهره أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد. ومن قال: إن مذهب السلف: أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ في إطلاق القول بأن هذا هو ظاهر الآيات والأحاديث، فإن هذا هو المحال ليس هو الأظهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضوع. اللهم إلا أن يكون هذا [المعنى] الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار، معذوراً في هذا الإطلاق.

فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية. وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر: أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظاً ومعنى))
هذا بحث جيد رصين في مسألة الظاهر ولفظ الظاهر وظواهر النصوص، فإن الشيخ رحمه الله حكى عن بعض المتأخرين من يقول "مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظهرها غير مراد" فتبدو الجملة متناقضة. كيف يقول إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد؟ لا يمكن أن يكون هذا الكلام كلاماً سائغاً مقبولاً متوافقاً إلا أن يكون قائله يظن أن لفظ الظاهر ما يظهر لبعض الناس من الدلالة على التمثيل فيكون قد أراد بذلك نفي التمثيل. لكن الصواب والطريقة الحسنة أن يبين بأن هذا ليس ما يظهر من النصوص وإنما هذا توهم وقع لبعض الناس وأن ظواهر النصوص لا تدل على معنى باطل كما قرنا آنفاً وإنما هذا شيء استظهره بعض الناس لأسباب آنية محلية أوهمهم بها بعض من حولهم فقالوا إن هذا هو الظاهر وليس بظاهر فيقال لهم: صححوا فهمكم أولاً وحينها لا تحتاجون أن تقولوا مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد بل تكتفون بقولكم مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به دون احتراز أن ما جاءت به موهم إذ أن هذا الاحتراز كأنما آخر الكلام ينقد أوله. كيف يكون مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به وهي جاءت لفظاً ومعنى ثم يقول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد؟ ليس له محمل إلا أن قائل ذلك ظن أن لفظ الظاهر يعني ما يظهر لبعض الناس من الدلالة على التمثيل؛ فلذلك أراد أن يقول أن اعتقاد أن ظاهرها غير مراد بمنزلة قول بعض السلف أمروها كما جاءت بلا كيف. يعني بلا اعتقاد كيفية معينة هكذا. لكن الشيخ رحمه الله احتاط وبيّن بأن الطريقة الحسنة هو أن هذه الأمور نسبية. فالطريقة الحسنة أن يبين لمن اعتقد أن هذا ليس هو الظاهر

حتى يكون أعطى كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ حقه لفظاً ومعنى. ولا يمكن يا أخوة ويا أخوات ويا من بلغ أن يكون الله ﷻ وكلام نبيه ﷺ ملغزاً ملبساً. بل الله ﷻ يصف كلامه بأنه بيان وتبيان ومبين وبين فلا يمكن أن يكون من هذا القبيل الذي توهمه بعض الناس أنه ليس على ظاهره، هذا يدل على ضد معاني البيان. يدل على أنه ملتبس غير بين غير واضح لآخره.

((وإن كان الناقل عن السلف أراد . بقوله الظاهر غير مراد عندهم . أن المعاني التي ظهرت من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، لا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً، أو جوازاً خارجياً: غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل . لا نصاً ولا ظاهراً . أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ويد حقيقة.))

إذن هذا هو الاحتمال الثاني، الاحتمال الأول هو أن يعتقد أن ظاهرها هو ما يدل على التمثيل فيكون قد أصاب في نفيه بمعنى أنه أصاب في المعنى وأخطأ في اللفظ. فحقيقة الله منزّه عن مماثلة المخلوقين، لكنه أخطأ في اللفظ لما ظن أن لفظ الظاهر يدل على التمثيل. أتى للاحتمال الثاني وهو أن يقول قائل مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد وهو يفهم من كلمة الظاهر المعاني التي ظهرت من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بالله ﷻ يعني بأن تقول له {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] المعنى الظاهر منها يعني علا واستقر على عرشه علواً واستقراراً يليق به، فيقول: هذا غير مراد. يعني أنه يكون أدرك ثم زعم أنه غير مراد فحيث قال الشيخ رحمه الله هذا أخطأ فيما نقله عن السلف أو تعمد الكذب. يعني هو أحد شخصين: إما تعمد الكذب في نسبة هذا للسلف وحكايته عنهم، أو أنه أخطأ في فهمه - وهذا هو الغالب أنهم لا يحسنون فهم مراد السلف رحمه الله. وتحدى الشيخ رحمه الله أن يأتي أحد بشيء يدل على أن السلف يقوله فلا يمكن لأحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل لا نصاً ولا ظاهراً أنهم كانوا يعتقدون أن الله ﷻ ليس فوق العرش ولا أنه ليس له سمع وبصر ويد حقيقة. وهو أدري وأبصر بما يقول رحمه الله. وصدق. لا يمكن لأحد أن ينفي إثبات المعاني الحقيقية اللائقة بالله ﷻ. ويتحدى جميع أهل التعطيل من المعتزلة - وقبلهم الجهمية - والأشاعرة أن يأتوا بدليل عن أحد من السلف ينفون حقيقة ما أخبر الله ﷻ به عن نفسه. ولما كان لا حيلة لهم لذلك صاروا يقولون ماذا؟ طريقة السلف التفويض وطريقة الخلف التأويل:

فوضه أو أول ورم تنزيهاً

وكل نص أوهم التشبيه

لأنهم لا يستطيعون أن يأتوا عن السلف بربع كلمة تدل على التأويل فوصموهم بالتفويض. وشبهوهم بالدرائش الذي لا يعرفون إلا الألفاظ والدلالات المحملة ولا يدققون ولا يحققون. وكأنهم رشوا السامع بقولهم: "طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم". وقد بينا مراراً بطلان هذه الدعوى.

((وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقول: إن طريقة أهل التأويل هي . في الحقيقة . طريقة السلف، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة تأويلها، لمسيب الحاجة إلى ذلك ويقول: الفرق أن هؤلاء يعينون المراد بالتأويل، وأولئك لا يعينون لجواز أن يراد غيره.)) الذي قاله الشيخ رحمه الله، قال ((وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من

يحكىه عن السلف)) قد قرأناه كثيراً في شروحات المتأخرين، من شراح المتأخرين من يقول: اعلم أن السلف والخلف متفقون على التأويل الإجمالي، بمعنى أنها ليست على ظاهرها ولا تدل على معنى حقيقي، لكن السلف اكتفوا بالتأويل الإجمالي والخلف رأوا ضرورة تعيين المراد - الضرورة تقتضي تعيين المراد. ومن قال ذلك فقد أخطأ عن السلف في فهمه إن كان قصده حسناً أو تعمد الكذب عليهم. لا يخلو من أحد هذين الأمرين. وقد صدر هذا الكلام من علماء من المشتغلين بالحديث يصموا السلف بأنهم أولوا تأويلاً إجمالياً وأن الخلف أولوا تأويلاً تفصيلاً، وأن الجميع متفقون على أن النصوص ليست على ظاهرها ولا حقيقتها. وهذا باطل. فإن السلف كانوا يعتقدون بأنها حق على حقيقتها والنقل عنهم في ذلك متواتر والإجماع منعقد فلا يتم له ما أراد.

((وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف: أما في كثير من الصفات فقطعاً، مثل أن الله فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم. الذي لم يحك هنا عشره. علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك.))

مراد الشيخ في هذه القطعة أن هذا القول كذب مطلقاً على السلف. وأن هذا معلوم كذبه قطعاً في آيات معينة يعني كثر النقل فيها مثل العلو. فلعلم القارئ لنصوص السلف أنهم كانوا قطعاً يثبتون علواً حقيقياً وأنه عَلَوٌ بذاته فوق سماواته على عرشه. والمنقول عنهم يبلغ مبلغ التواتر وأيضاً في صفات أخرى. وأما باقي الصفات فهو لم يقل الشيخ أنه معلوم قطعاً لأنه لم يجز فيها بحث ومناظرة كما جرى في العلو والاستواء. فهذا هو السبب أنه قال أنه علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين، أما في كثير من الصفات فقطعاً، وأما في بعضها فإنهم لم يقولوا في ذلك؛ لأنه لم يقع فيها من النقاش والمساجلة ما يقع في الصنف الأول والأصل عند السلف أنهم يجرون الكلام مجرى واحد على نسق واحد وأن قولهم لا يضطرب ولا يختلف بل القول في بعض الصفات كالقول في الباقي.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.